الفصل الثالث

الفجوة الغذائية
في العالم الإسلامي

تمهيد

إن دولا كثيرة بالأمة الإسلامية تعاني من وجود فجوة غذائية خطيرة، على الرغم من أن دينها الحنيف يحث على الاهتمام بتنمية الموارد الزراعية المتوفرة بالأمة، ووضع الإسلام الصيغ الشرعية لذلك.

ولكن عندما تخلت الأمة عن منهجها الإسلامي، وسادها الوهن، وانغمس مترفوها في الشهوات والملذات، أصبح كثير من دولها عبارة عن مستعمرات، ونهب المستعمر خيراتها، وعمد إلى تجويع أهلها بطرق شتى، وحدثت الفجوة الغذائية، التي ترتب عليها مخاطر جسيمة ما زالت تضر بالبلاد والعباد حتى بعد انتهاء الاحتلال العسكري.

وبأخذ الفجوة الغذائية بالدول العربية نموذجا للفجوة الغذائية لباقي الدول الإسلامية نجد أن استمرار التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية في الدول العربية قد أدى إلى فجوة غذائية في معظم السلع بلغت قيمتها في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٣.٥ مليار دولار مقابل حوالي ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ أي بنسبة زيادة سنوية بلغت ١٢.٥ في المائة في حين بلغ متوسط قيمة تلك الفجوة خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ حوالي ١٠.٩ مليار دولار[١].

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الاستعمار السبب الرئيسي في الفجوة الغذائية.
- المبحث الثاني: مخاطر الفجوة الغذائية.
- المبحث الثالث: أثر العولمة على زيادة الفجوة الغذائية بالأمة.

---

(١) المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطبوعات جامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ٤٧.

المبحث الأول
الاستعمار السبب الرئيسي في الفجوة الغذائية

خطط الاستعمار لنهب ثروات المستعمرات وتجويع سكانها عن طريق اتباع استراتيجية منظمة تم تنفيذها بدقة على عدة محاور من أهمها ما يلي:

أ ـ إحلال المحصول الواحد محل المحاصيل الغذائية:

إن العقلية الاستعمارية قد تميزت بالخبث والجشع، واعتبرت أن زراعة المهزوم بدائية متخلفة يجب تدميرها، وتحويلها لمجرد وسيلة لاستخلاص الثروة لصالحها، بصرف النظر عن كون هذه الزراعة هي مصدر غذاء السكان الأصليين.

ولقد أثبت هذه الحقيقة الاقتصادي البريطاني "جون ستيوارت ميل" حيث ذكر أن المستعمرات لا يجب النظر إليها على أنها حضارات أو دول على الإطلاق، بل على أنها "مؤسسات زراعية" هدفها الوحيد هو إمداد "المجتمع الأكبر الذي تنتمي إليه" أي مجتمع دولة المستعمر[1].

ويؤكد ذلك ما حدث في أفريقيا، التي تميزت الزراعة فيها بكونها زراعة محاصيل غذائية تقدم للسكان ما يجعلهم أصحاء قادرين على العمل يزداد عددهم يوما بعد يوم.

وكانت الأرض ملكا للقبيلة يعيشون كأسرة واحدة يعمل جميع أعضائها لتقديم الغذاء إلى كل فرد فيها، ثم جاء المستعمر واستولى على الأرض بالقوة، ثم سن قانون حيازة الأرض وحرية بيعها وشرائها.

وبهذا القانون تمكن الأوروبيون والشركات الاحتكارية من شراء الأرض من الأفريقيين وهم مرغمون بعد أن تتراكم عليهم الديون وليس لديهم من نقود لتسديدها.

حتى عندما كانت الملكية للأفراد جاءت الشركات واحتكرت شراء السلع

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: فرانسيس مورلابيه، جوزيف كولينز، [صناعة الجوع "خرافة الندرة"]، ترجمة: أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم ٦٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص١٢٢ - ١٢٤.

الزراعية؛ فاضطر الفلاح الأفريقي أن يزرع ما تشتريه الشركات المحتكرة كلها من المحاصيل النقدية.

وأثرت هذه السياسة على قلة توافر الغذاء للسكان فانتشرت المجاعة وازداد المرض وكثر موت الأطفال؛ وبالتالي أخذ عدد السكان في التناقص.

فكانت سياسة المحصول الواحد يزاولها الاحتلال في أفريقيا بشدة، حيث تخصص مناطق واسعة - وأحيانا إقليم برمته - لإنتاج محصول أو محصولين، فاختصت مصر بزراعة القطن، جامبيا بزراعة الفول السوداني، غانا بزراعة الكاكاو، وهكذا[1].

الآثار السلبية لاتباع سياسة المحصول الواحد[2]:

١- عدم تغطية الاحتياجات الغذائية، والاضطرار لاستيراد مواد غذائية ضرورية؛ مما يزيد من أعباء الميزان التجاري، وإغراق دول العالم الإسلامي المستورِدة في المزيد من الديون الخارجية، وبالتالي زيادة التبعية السياسية، وذلك من أجل محاولة تلبية حاجات الاستهلاك الغذائي.

٢- إن الاعتماد على محصول نقدي واحد يضر بالاقتصاد القومي نتيجة تعرضه بصورة كبيرة لتقلبات الأسعار العالمية التي تكون غالبا في غير صالح الدول النامية الإسلامية، وفي نفس الوقت فإن هذا العائد المتناقص لصادرات المحصول الواحد لا يمول استهلاك المزارعين المتناميين عدديا فقط، وإنما يمول جهاز دولة ضخم نسبيا ومرتفع الإنفاق، وقد أدى ذلك إلى هبوط معدل التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة.

٣- إنهاك الأراضي الزراعية وتقليل خصوبتها، حيث إن نظام الدورة الزراعية ضروري للمحافظة على التربة، وهو النظام الذي كان معمولا به قبل وصول المستعمرين المغتصبين.

---

(١) انظر، د/ جمال عبد الهادي مسعود، د/ وفاء محمد جمعة، (أفريقيا يراد لها أن تموت جوعا)، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص٨٦، ٨٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر، المرجع السابق، ص٨٧. وأيضا: د/ محمد السيد سعيد، (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، رقم ١٠٧، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص٢٧٠ - ٢٧٢.

٤- إن إدخال محاصيل جديدة بديلة للمحاصيل الغذائية تسبب في أمراض نباتية أصبحت مستوطنة في البلاد الإسلامية، وليس من السهل القضاء عليها.

٥- إن سياسة التركيز على زراعة المحاصيل النقدية قضى على مساحات واسعة من الغابات وأخشابها الثمينة في بلاد إسلامية أفريقية مثل غانا.

ب ـ زراعة أجود الأراضي بالمحصول الواحد:

كان من أهم استراتيجيات المستعمر العمل بكل الوسائل لإجبار الفلاحين على زراعة أجود الأراضي الزراعية الخصبة بالمحصول الواحد النقدي، ولتنفيذ هذه الاستراتيجية تم استخدام كافة الوسائل الإجرامية، ومنها إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل النقدية تحت تهديد البنادق والسياط، ولم يتم الاكتفاء باستخدام هذه القوة الغاشمة فقط، وإنما كانت الضرائب هي الوسيلة الاستعمارية المفضلة لإجبار الأفريقيين على زراعة محاصيل التصدير، فقد قامت الإدارة الاستعمارية بجباية الضرائب على الماشية والأرض والبيوت وحتى البشر أنفسهم، مع الإلزام بدفع الضرائب بعملة المستعمر.

وبذلك فرضت الإدارة الاستعمارية على الفلاحين أن يزرعوا أجود الأراضي بالمحاصيل النقدية، أو يضطروا لبيع أراضيهم الخصبة بأبخس الأثمان، أو تستولي عليها الإدارة الاستعمارية؛ وذلك لعجز الفلاحين عن سداد الديون والضرائب، وبذلك يتحول الفلاحون إلى عمال زراعيين بالمزارع الكبيرة التي يسيطر عليها المستعمر وبعض المنتفعين من وجود الاستعمار، أو يفروا إلى المدن لعلهم يجدوا ما يسد رمقهم.

ونتج عن ذلك إهمال جسيم متعمد لإنتاج المحاصيل الغذائية، وذلك بالإضافة إلى محاباة كبار المزارعين بأفضل الأراضي موقعا وخصوبة، ومدهم بالجانب الأكبر من الموارد المائية والاستثمارات في البنية الأساسية والمساعدات التقنية والائتمانية والتسويقية، وذلك من أجل استغلال هذه الأراضي المميزة في زراعة محاصيل التصدير، وكثيرا ما لا يتبقى بعد ذلك لزراعة المحاصيل الغذائية الأساسية إلا الأراضي الجدبة البعيدة، مما يترتب عليه قلة الإنتاج وصعوبة النقل؛ وبالتالي ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية، وما ينتج عن ذلك من الآثار السلبية على المستويات الغذائية للسكان.

كما أن الوحدات الزراعية الكبيرة هي تلك التي يمكن إدماجها بسهولة كبيرة في عملية إنتاجية تسيطر عليها الشركات الزراعية الكبيرة التابعة للأجانب، والتي تهدف في النهاية إلى الثراء الفاحش على حساب الإفقار والتجويع المتعمد لسكان البلاد المستعمرة[1].

جـ ـ تشجيع الاعتماد على الغذاء المستورد:

وكانت أخبث استراتيجية استعمارية هي إغراء الفلاحين على عدم إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية - وهي الاستراتيجية التي كانت لها أوخم العواقب - وذلك باتباع سياسة إبقاء أسعار الغذاء المستورد منخفضة من خلال رفع التعريفات والدعم وفي نفس الوقت خفض الضرائب الجمركية على الواردات الغذائية.

وكانت هذه السياسة ذات حدين هما:

أولا: هي رسالة واضحة للفلاحين أنهم لا يحتاجون إلى زراعة الأغذية؛ لأن شراء الغذاء سيكون أرخص من تكلفة الزراعة.

ثانيا: دمرت واردات الغذاء الرخيصة سوق الغذاء المحلي، وبذلك أفقرت منتجي الغذاء المحليين[2].

ولكن أصبح التضخم وانخفاض أسعار العملات المحلية بالدول الإسلامية النامية يزيد من أسعار الغذاء المستورد، وبالتالي تقل إمكانية الحصول على الغذاء الضروري سواء أكان مستوردا أم محليا، لأن التقلبات في أسعار الأغذية خطر مرتبط بذلك، نظرا لأن الأسر الفقيرة تنفق جزءا كبيرا من دخلها على الطعام، فإنه حتى الزيادة الصغيرة في الأسعار قد تؤثر بشدة على مقدار الطعام الذي يتم تناوله، والأسر التي تسد احتياجاتها من الغذاء عن طريق زراعة الكفاف أقل تعرضا لهذه المخاطر عن تلك التي تضطر لشراء كل طعامها.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر فرانسيس مورلابيه، جوزيف كولينز، مرجع سابق، ص١٢٥ - ١٢٨. وأيضا: إنريك أوتيزا، آن زاميت، كاترين كينريك، (الاعتماد على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية)، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص١٧٩، ١٨٠.

(٢) انظر، فرانسيس مورلابيه، جوزيف كولينز، مرجع سابق، ص١٣٢، ١٣٣.

كما أن افتقاد البنية الأساسية اللازمة ووسائل النقل الجيدة وتحرير الأسعار في معظم البلاد النامية يؤدي إلى تفاقم المخاطر لدى المستهلكين، ففي مدغشقر ارتفع متوسط سعر الأرز - وهو المحصول الرئيسي - بنسبة ٤٢٪، وارتفع التباين بنسبة ٥٢٪ بعد تحرير الأسعار في أعوام الثمانينات. وقد لحق الضرر بثلثي مزارعي الأرز لأنهم كانوا يستهلكون أرزا أكثر مما ينتجون وزاد الفقر عمقا، وزادت الحاجة إلى الغذاء المستورد[١].

د ـ إهمال الزراعة الغذائية والهجرة إلى المدن:

عمد الاستعمار إلى تدهور الأوضاع الزراعية والمعيشية لسكان الريف، بحيث يزداد الريف تخلفا باستمرار، وصاحب ذلك انخفاض دخول العاملين في الزراعة الغذائية الأساسية، مما أدى إلى الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المدن.

ولما كانت العناصر البشرية المهاجرة تتمثل في الفئات الشابة القادرة على العمل والعطاء والإنتاج؛ مما يرفع من نسبة كبار السن والأفراد غير المنتجين بالريف، ويرفع معدلات الإعالة، ويخفض مستويات الإنتاجية الزراعية، ويزيد الفجوة الغذائية.

ولا تقتصر هذه المؤثرات السلبية على الريف الذي يخسر دوما أفضل ثروته البشرية، بل ينعكس ذلك على المدن حيث يزداد الضغط على مرافقها وخدماتها، وتتولد بذلك الازدحامات والاختناقات المرورية، وترتفع الكثافات السكنية، وتنشأ الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وفوق هذا وذاك يزداد العجز في إنتاج الغذاء؛ لأنه كلما نمت المدن زادت الحاجة إلى الطعام[٢].

هـ ـ محاولة تدمير الإنتاجية الغذائية:

حاول أعداء الإسلام تدمير الإنتاجية الغذائية وتجويع المسلمين وزيادة الفجوة الغذائية

---

(١) انظر، البنك الدولي، (تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ - شن هجوم على الفقر)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة العربية، ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م،ص١٣٧، ١٣٨.

(٢) انظر، د. محمد علي الفرا، (واقع الأمن الغذائي العربي)، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، يوليو - سبتمبر ١٩٨٧، ص٥٦.

نتيجة الحروب والاحتلال والحصار الاقتصادي مثلما حدث في البوسنة والهرسك، كوسوفو، الشيشان، العراق، ليبيا، أفغانستان، فلسطين.

- فلسطين نموذج لتدمير المحتل الإنتاجية الغذائية:

أما ما حدث في فلسطين فهو تدبير مكير من أبناء الخنازير لتدمير الإنتاجية الغذائية للأراضي الزراعية الفلسطينية، ففي مجال المياه والزراعة فإن إسرائيل المزعومة - التي تشكل المياه قيدا حاسما على نمو قطاع الزراعة فيها وقيدا مهما يحدد قدرتها على استيعاب مهاجرين جدد - قامت منذ احتلالها لغزة والضفة الغربية والقدس عام ١٩٦٧ بعملية سطو منظم على موارد المياه في الضفة الغربية بالذات، استمرارا لسياستها السابقة في هذا المجال.

فقامت بتدمير عدد كبير من مجموعات الضخ الفلسطينية على نهر الأردن، ومنعت زراعة الأراضي القريبة من الحدود الفلسطينية - الأردنية، وعللت ذلك بالاعتبارات الأمنية، وحفرت آبارا عميقة بالقرب من الآبار العربية لسحب المياه منها وإصابتها بالتملح أو حتى بالجفاف، ولتحويل المياه إما إلى المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإما إلى الأراضي التي أنشئت عليها إسرائيل المزعومة سنة ١٩٤٨.

كما تمت مصادرة أراض تبلغ مساحتها أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية وقطاع غـزة، وكانت نتيجـة ذلك هي أن الضفـة الغربية - وهي خزان المياه الرئيسي في فلسطين كلها قبل عام ١٩٤٨ - لم تعد في تسعينات القرن العشرين تزرع سوى ٤٪ من أراضيها الزراعية بالري في حين تزرع المساحة الباقية على المطر، وهي زراعة متذبذبة وأقل في إنتاجيتها، وبالمقابل فإن إسرائيل المزعومة تزرع ٤٥٪ من الأراضي الزراعية الخاضعة لسيطرتها منذ عام ١٩٤٨ بالري وبالاعتماد بالأساس على المياه التي تنهبها من الضفة الغربية ومن المياه المشتركة مع الدول العربية المجاورة لفلسطين.

المصدر:

"The Middle East and North Africa ١٩٩٩, Europe Publication Limited, London, p.٦٧٢."

وكانت نتيجة كل ذلك أيضا ووفقا لنفس المصدر أن ١٢٠ ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة وغزة يستهلكون ٥٦ مليون متر مكعب في الزراعة، بينما يستهلك ٣ ملايين فلسطيني في الضفة وغزة نحو ١٥٢ مليون متر مكعب لأغراض الزراعة، أي أن نصيب الفرد الفلسطيني صاحب الأرض من المياه للزراعة يبلغ حوالي ٥٠ متر مكعب، بينما يبلغ نصيب المستوطن الإسرائيلي المحتل نحو ٤٦٦ متر مكعب، بما يعادل ٩.٣ مرة قدر نصيب الفلسطيني من المياه المخصصة للزراعة في الضفة وغزة.

وكانت نتيجة السياسة المائية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن معدل ملوحة المياه الجوفية في منطقة وسط قطاع غزة - الفقير في موارد المياه أصلا - قد أصبح ثلاثة أضعاف المستوى الآمن وفقا لما قررته منظمة الصحة العالمية، أي أنها صارت مياه مدمرة للصحة العامة وللأرض وللزراعة، وذلك بسبب النزح الإسرائيلي المبالغ فيه من هذه المياه للمستوطنات، وأيضا بسبب الكثافة السكانية الرهيبة في قطاع غزة والتي تبلغ نحو ٢٨٠٨ شخص في الكيلو متر المربع في المدن الرئيسية، وتنخفض إلى ٤٨٣ شخصا في الكيلو متر المربع في كل قطاع غزة، وهي تظل رابع أعلى كثافة سكانية في العالم بعد هونج كونج وسنغافورة وبنجلاديش.

وإضافة لما سبق فإن إسرائيل المزعومة عملت تحت دعاوى أمنية على تدمير جزء من الزراعات البستانية الفلسطينية، وقد أدى كل هذا إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الزراعي الفلسطيني على استيعاب العمالة وعلى إنتاج السلع الزراعية الضرورية للسكان، كما وضعت إسرائيل المزعومة قيودا صارمة لأسباب أمنية على تطور نشاط الصيد في قطاع غزة رغم وجود إمكانية كبيرة لنمو هذا القطاع[1].

و ـ إدخال وتشجيع زراعة التبغ:

لم يكتف الاستعمار وأعداء الإسلام بالتخطيط لتجويع المسلمين، وإنما حاولوا تدمير

---

(١) انظر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، (الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠)، القاهرة، الطبعة الثانية، يناير ٢٠٠١، ص٢١١، ٢١٢.

صحتهم وإنهاك قواهم الجسمانية، وذلك بإدخال وتشجيع زراعة التبغ إلى جانب الزراعات الضارة الأخرى مثل الحشيش والأفيون وغيرها من الخبائث المحرمة، وذلك بجانب الغزو الفكري الذي يحاول تدمير العقيدة والقيم الإسلامية، محاولين بذلك تدمير موارد الأمة الإسلامية البشرية.

ويكتفي المؤلف بإلقاء الضوء على زراعة التبغ باعتباره نموذجا للزراعة الضارة بالصحة المسموح بزراعتها، عكس غيرها مثل الحشيش والأفيون غير المسموح بها قانونا في كل دول الأمة الإسلامية تقريبا.

- المنشأ الأصلي لزراعة التبغ وتدخينه:

شجرة التبغ هي شجرة أمريكية الأصل، وعادة تدخين التبغ لم تكن موجودة في العالم قبل اكتشاف أمريكا في القرن الخامس عشر، ونقلها الأسبان أولا إلى أوروبا عندما رأوا متوحشي أمريكا يدخنون فقلدوهم، ثم نقلت أوروبا هذه العادة إلى المستعمرات، وشجعت زراعة التبغ بها، كما ثبت أن إنتاجه يكون بكثرة في المناطق الحارة المعتدلة[1].

- الأضرار الصحية للتدخين:

ولقد ذكرت الدراسات الطبية العلمية أن التدخين يسبب أضرارا بالغة على الصحة العامة، ويؤدي إلى أمراض خطيرة منها[2]:

- أمراض القلب، حيث ثبت طبيا أن التدخين يضاعف نسبة الإصابة بالذبحة الصدرية وتمدد الشريان الأورطى، بل والموت الفجائي.

- التسبب في سرطان الرئة، حيث يعتقد الأطباء أن أكثر من ٨٠٪ من حالات الإصابة بسرطان الرئة هي نتيجة مباشرة للتدخين، وتقدر نسبة الوفيات في العالم الثالث الناجمة عن سرطان الرئة بحوالي ثلاثة ملايين سنويا.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، راجع محمد فريد وجدي، (دائرة معارف القرن العشرون)، المجلد الثاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٢٦ - ٥٢٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر، مجلة "صحتك اليوم"، جدة، العدد الثالث، أبريل - يونيو ١٩٩٧، ص١٤ - ٢٩.

- إصابة الجهاز الهضمي بالسرطانات مثل سرطان الأمعاء الغليظة وسرطان البنكرياس والبلعوم والمريء.

- الإصابة بسرطان الجلد.

- الإصابة بسرطان الثدي وأمراض النساء.

- الإصابة بأمراض الفم ومنها السرطان.

- ضعف الجهاز المناعي.

- التسبب في الضعف الجنسي.

- زراعة وصناعة التبغ بدول إسلامية:

تأثرت الأمة الإسلامية بالاستعمار وتقليده حتى في الأمور الضارة، فعلى الرغم من ثبوت أن التبغ يعد من الخبائث الضارة جدا بالصحة العامة - والمنهي عن زراعته وتصنيعه وتجارته لحرمته الشرعية - فإن بعض الدول الإسلامية تزرعه وتصنعه، وتعتمد على التبغ المزروع محليا، أو على التبغ المستورد. وتقوم بعض الحكومات بتقديم المساعدات والقروض العينية والمادية لصناعات التبغ، وتلتزم باستلام الناتج من التبغ، ويحقق هذا للمزارع دخلا مؤكدا ويضمن له بيع كامل محصوله، بل إن صناعة التبغ تستفيد من العديد من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية[1].

وتبين إحصاءات عام ١٩٩٠ بتقارير منظمة الصحة العالمية عن إقليم الشرق الأوسط ما يلي:

- أن عدد السجائر المستهلكة في الإقليم قد بلغ ٢٢١ مليار سيجارة.

- أن معدل نصيب الفرد من السجائر في الإقليم (١٥ عاما فأكثر) يبلغ ١٠٥٠ سيجارة سنويا.

- أن هناك حوالي ٧١.٥٠٠ طن من التبغ الخام، يتم استهلاكها عن طريق المضغ

---

(١) انظر، المرجع السابق، تقارير منظمة الصحة العالمية، ص٣٠.

واستخدام الشيشة والسعوط.. ويبلغ نصيب الفرد حوالي ٣٤٠ جرام من التبغ غير المصنع سنويا[١].

وفيما يلي ما نشر من تقارير منظمة الصحة العالمية عن بعض البلاد الإسلامية المنتجة والمصنعة والمستهلكة للتبغ الخبيث:

١- باكستان: تقوم بزراعة حوالي ٥٤٦٢٦ هكتارا من التبغ، ويبلغ الناتج الإجمالي لمحصول التبغ حوالي ١٠٨٠٠٠ طن، ويمثل حوالي ١.٣٪ من الإنتاج العالمي من التبغ، ويوجد في باكستان ٣٣ مصنعا للتبغ، ويدخن السجائر ٢٧.٤٪ من الرجال، ٣٣٪ منهم يمضغون التبغ، نسبة النساء المدخنات ٤/٤٪، كما أن ٤٤٪ من النساء يمضغن التبغ.

٢- الجماهيرية العربية الليبية: تقوم بزراعة ٤٦٥ هكتارا من التبغ سنويا، ويبلغ نصيب الفرد حوالي ٣٣٥٠ سيجارة سنويا.

٣- المغرب: تقوم بزراعة ٤٥٨٣ هكتارا من التبغ سنويا، معدل التدخين بين الرجال ٣٩.٦٪ وبين النساء ٩.١٪، ويبلغ نصيب الفرد حوالي ٩٠٠ سيجارة سنويا.

٤- سلطنة عمان: تقوم بزراعة ٢٦٤ هكتارا من التبغ سنويا، ويبلغ معدل استهلاك الفرد حوالي ١٥٠٠ سيجارة سنويا.

٥- تونس: يتم زراعة ٦١٠٠ هكتار من التبغ سنويا، ويستهلك الفرد حوالي ١٧٠٠ سيجارة، ٢ كجم من التبغ باستخدام الشيشة والسيجار والسعوط الذي يسمى بالنفة، ونسبة التدخين بين الرجال ٥٨٪ وبين النساء ٦٪ .

٦- اليمن: تتم زراعة ٣٣٠٠ هكتار من التبغ سنويا، ونصيب الفرد حوالي ٨١٠ سيجارة سنويا.

٧- جمهورية مصر العربية: يتم تصنيع ٤٢ مليار سيجارة سنويا، أي ما يمثل ٠.٧٪ من الإنتاج العالمي من السجائر، ويعمل في مصانع التبغ حوالي ١٧ ألف موظف، ويتم استخدام

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢.

٨٠٠٠ طن في إنتاج المعسل، ويبلغ استهلاك الفرد من السجائر سنويا حوالي ١٦٠٠٠ سيجارة، وتقدر نسبة المدخنين من الرجال بنحو ٣٠.٧٪ والنساء ٢.٣٪، ولقد قامت مصر في عام ١٩٩٤ بتصدير ١.٣ بليون سيجارة، كما قامت باستيراد ٢٤٣ مليون سيجارة خلال العام نفسه.

ولوحظ أنه في المدة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٩٠ - أي في خلال ٢٥ عاما - حدثت زيادة في الاستهلاك نسبتها ٢٢٤٪ على حين كانت نسبة الزيادة السكانية في الأفراد البالغين ١٥ سنة فأكثر ١٢٢٪ فقط[١].

ولكن في الوقت الذي يتضاعف فيه عدد المدخنين في بلد مسلمة مثل مصر، نجد في أمريكا يتضاعف أيضا انخفاض نسبة التدخين من ٤١٪ إلى أقل من ٢٠٪، مع تضاعف نسبة الصادرات الأمريكية من الدخان أضعافا مضاعفة، فلقد ارتفعت من ٨٪ عام ١٩٨٤ إلى ٣٠٪ عام ١٩٩٤.

وتعتبر أمريكا أكبر دولة مصدرة للتبغ لدول العالم الثالث، وفي عام ١٩٩١ وصل فائض صادرات الدخان في أمريكا إلى ما يعادل ٤.٢ بليون دولار، وهذا يشكل ٣٥٪ من مجموع التجارة الزراعية الأمريكية.

وذلك على الرغم من ازدواجية المعايير بين القوانين الداخلية التي تحكم تجارة التبغ وبين قوانين الصادرات، ومثال ذلك أن الحكومة الأمريكية لا تشترط على شركات التبغ تحديد نسبة النيكوتين الموجودة في السجائر المصدرة خارج أمريكا، ولا تشترط عليها وضع التحذير من عواقب التدخين كما تفعل داخل أمريكا.

وبهذا أصبح في يد شركات التبغ الحق في زيادة نسبة النيكوتين في السجائر المصدرة كما يحلو لهم، علما بأن زيادة النيكوتين تؤدي إلى سرعة الإدمان وصعوبة الإقلاع في المستقبل.

وبالفعل تقوم بعض شركات التبغ الأمريكية بتصدير أنواع تحتوي على نسبة نيكوتين عالية إلى كثير من دول العالم الثالث، وبأسعار زهيدة، فتروجها بين الأطفال والمراهقين،

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢.

وتخصص ميزانيات خاصة للدعاية والإعلان بين هذه الفئة من المجتمع لضمان تحويل المراهقين إلى مدمنين ومستهلكين طيلة عمرهم.

وذلك مما أدى إلى أن تصف مجلة الأمريكي العلمـــي (Scientific American) في عددها الصادر في مايو ١٩٩٥ ما تقوم به شركات التبغ الأمريكية من ترويج سلعتها في دول العالم الثالث بأنه غير أخلاقي، وأنه أشبه بما كانت تقوم به بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر من تصدير المخدرات للصين.

وأيضا وصف مساعد السكرتير العام للشئون الصحية جميس ماسون في عام ١٩٩٠ في المؤتمر السابع للتدخين بأستراليا أن ما تقوم به شركات التبغ الأمريكية غير أخلاقي أو إنساني، وأنه يسبب استنزاف القوى وتبديد الثروات في دول العالم الثالث ويزيد فقرها وجهلها[١].

ولقد أثبتت الإحصائيات الدقيقة لدراسات ميدانية امتدت لسنوات طويلة في أمريكا وإنجلترا وكندا أن نسبة الوفيات بين المدخنين من الرجال تزيد عنها في غير المدخنين بنسبة ٦٠٪ - ٧٠٪[٢].

وتشير دراسة بريطانية حديثة إلى أن حوالي نصف المدخنين سيموتون من جراء هذه العادة السيئة، وأن كل سيجارة تقتل (وتُقَصِّر) من حياة وعمر المدخن خمس دقائق ونصف الدقيقة، وذلك بالإضافة إلى استنزاف موارد الشعوب، فلقد أثبتت الإحصاءات الأمريكية أن تكلفة العلاج من الأمراض الناشئة عن التدخين تعادل ٢ دولار لكل علبة سجائر يتم تدخينها[٣].

ويرى المؤلف أن إدخال زراعة التبغ في البلاد الإسلامية وتشجيع أعداء الإسلام لزراعته وتصنيعه يعد من أخطر أسباب الفجوة الغذائية بالدول الإسلامية للأسباب التالية:

---

(١) انظر، المرجع السابق، د/ وليد أحمد فتيحي، (العالم الثالث فريسة سهلة للتدخين)، ص٣٣، ٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٥.

(٣) المرجع السابق، ص١٣.

١- زراعة أراض بالتبغ كان يجب زراعتها بالمحاصيل الزراعية الضرورية.

٢- استنزاف للموارد البشرية الزراعية، مما أدى إلى تقليل إنتاجية المزارعين المدخنين بسبب ما يصابون به من أمراض خطيرة.

٣- استنزاف موارد مالية ضخمة لعلاج المدخنين، كان يمكن توجيهها لسد الفجوة الغذائية.

٤- إنفاق أموال كثيرة لإنشاء صناعات التبغ، بالإضافة إلى آثارها البيئية الضارة التي يلزم إنفاق أموال أخرى لعلاج أضرارها، وكل هذه الأموال كان يجب إنفاقها في إنشاء مشروعات زراعية وصناعية غذائية ضرورية.

٥- إنفاق مبالغ كبيرة من العملات الصعبة لاستيراد أنواع أجنبية من السجائر والسيجار وغيرها من منتجات التبغ المصنعة، مما يؤثر بالسالب على الميزان التجاري للدول الإسلامية، وكان يجب إنفاق هذه الأموال بالعملة الصعبة لاستيراد أغذية ضرورية غير متوافرة بدرجة كافية للمساهمة في سد الفجوة الغذائية.

٦- استنزاف الموارد المالية للمزارعين المدخنين في شراء الدخان والعلاج من أمراض التدخين، مما يؤثر بالسالب على قدرتهم المالية لشراء الأغذية الضرورية، ويزيد الفجوة الغذائية.

المبحث الثاني
مخاطر الفجوة الغذائية

أ ـ عجز الميزان التجاري للمواد الغذائية والمواد الخام الزراعية:

من الثابت يقينا أن البلدان الغنية تستفيد بدرجة أكبر من الفرص المتاحة في الاقتصاد العالمي، وهي على أية حال قد حققت في المتوسط نموا أسرع من البلدان الفقيرة النامية – ومنها معظم بلدان العالم الإسلامي – عبر السنوات الأربعين الأخيرة، ومن ثم فإن توسيع فرص الوصول إلى أسواق البلدان الغنية يمكن أن يكون له أثر كبير في مساعدة البلدان النامية بصفة عامة، ويصدق هذا بصفة خاصة على المنتجات الزراعية، ولا تمثل الأسواق الأجنبية مصادر مهمة للطلب على السلع الزراعية التي تنتجها البلدان النامية فحسب – نظرا لعدم مرونة الطلب على المنتجات الغذائية الأساسية – بل أيضا لأن التصدير يمكن أن يزيد العمالة غير الزراعية في الريف ويحفز الاقتصاد الريفي بأكمله.

وقد ثبت أن الصادرات الزراعية محدد قوي للنمو الزراعي الشامل ولكن نجد أنه بينما توسعت التجارة العالمية في المنتجات الصناعية بنسبة ٥.٨٪ سنويا فيما بين ١٩٨٥، ١٩٩٤ نمت التجارة في المنتجات الزراعية بنسبة ١٫٨٪ سنويا فقط.

ويرجع أحد أسباب هذا البطء في النمو إلى استمرار حماية المنتجات الزراعية من جانب البلدان المتقدمة النمو، وهي حماية تتم عن طريق الرسوم الجمركية والحصص ودعم الصادرات، إذ تبلغ الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان المرتفعة الدخل على السلع الزراعية الواردة من البلدان النامية – خاصة على سلع أساسية مثل اللحم والسكر ومنتجات الألبان – حوالي خمسة أمثال الرسوم المفروضة على السلع الصناعية.

وتصل الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على منتجات اللحوم إلى الذروة حيث تبلغ ٨٢٦٪ وتمثل هذه الحواجز الجمركية عقبة ضخمة أمام البلدان النامية التي تحاول جاهدة أن تقتحم أسواق التصدير.

وقد قدر أن الرسوم الجمركية في البلدان المتقدمة مرتفعة الدخل والتشوهات الأخرى

مثل الدعم في مجال السلع الزراعية تتسبب في خسارة للبلدان النامية تبلغ ١٩.٨ مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل حوالي ٤٠٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمت للبلدان النامية عام ١٩٩٨.

ولزيادة الأمر وضوحا نجد أن صادرات الدول النامية - ومنها المنتجات الغذائية والتي تمثل حوالي ٧٥٪ من صادراتها - إلى الدول المتقدمة تبلغ الرسوم الجمركية المفروضة عليها أربعة أمثال الرسوم المفروضة على صادرات البلدان الصناعية إلى نفس السوق[١].

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من العوامل الأساسية التي أثرت بالسالب على الميزان التجاري للمواد الغذائية والمواد الخام الزراعية في العالم الإسلامي، فقد ورد في تقرير البنك الدولي "مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٠" بيانات عن ١٦ دولة مسلمة فقط فيما يخص الصادرات والواردات للمواد الغذائية والمواد الخام الزراعية وذلك عن عام ١٩٩٨، مما يوضحه الجدول التالي:

(١) انظر، (تقرير التنمية في العالم - شن هجوم على الفقر)، مرجع سابق، ص١٧٩ - ١٨١.

جدول التجارة البينية لعدة دول إسلامية في المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية[1]

القيمة بالمليون دولار أمريكي تقريبا

م	المرشر / الدولة	المواد الغذائية			المواد الخام الزراعية		
		"١" صادرات	"٢" واردات	فرق التبادل	"٣" صادرات	"٤" واردات	فرق التبادل
١	ألبانيا	٢١	٢٢٠	- ١٩٩	١٩	٨	+ ١١
٢	بنجلاديش	٣٦٠	١٠٢٩	- ٦٦٩	١٠٣	٣٤٣	- ٢٤٠
٣	مصر	٥٢٨	٣٠٧٠	- ٢٥٤٢	٢٦٤	٧٣١	- ٤٦٧
٤	إندونيسيا	٥٥٤١	٣٥١٤	+ ٢٠٢٧	٢٥١٩	٢٢٣٦	+ ٢٨٣
٥	كازاخستان	٤٦٧	٧٢٥	- ٢٥٨	١١٧	٦٦	+ ٥١
٦	ماليزيا	٧١٩٧	٣٢٦٩	+ ٣٩٢٨	٢١٥٩	٥٤٥	+ ١٦١٤
٧	مولدوفا	٤٦٤	٨٣	+ ٣٨١	٦	٢١	- ١٥
٨	المغرب	٢٢١٥	١٦٠٩	+ ٦٠٦	٢١٤	٤٧٣	- ٢٥٩
٩	موزامبيق	١٧١	١٧٢	- ١	٢٢	١٦	+ ٦
١٠	باكستان	١٢١٢	٢٠٦٥	- ٨٥٣	١٧٣	٤٩٢	- ٣١٩
١١	السعودية	٣٩٨	٤٩٥٦	- ٤٥٥٨	ــ	٢٧٥	- ٢٧٥
١٢	السودان	٤٠٥	٢٩٤	+ ١١١	١٦٧	٣٥	+ ١٣٢
١٣	سوريا	٥٣٣	٦٩٤	- ١٦١	٢١٩	٩٩	+ ١٢٠
١٤	تونس	٥١٥	٧٨٨	- ٢٧٣	٥٧	٢٣٦	- ١٧٩
١٥	تركيا	٥٣٢٤	٢٢٧٨	+ ٣٠٤٦	٣١٢	١٨٢٢	- ١٥١٠
١٦	الكويت	ــ	١٢٣٤	- ١٢٣٤	ــ	٧٧	- ٧٧
	الإجمالي	٢٥٣٥١	٢٦٠٠٠	- ٦٤٩	٦٣٥١	٧٤٧٥	- ١١٢٤

(١) المصدر: (مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٠)، الناشر: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط "ميريك"، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس ٢٠٠٠م، العمودان (١، ٣)، ص١٩٨ - ٢٠٠ ، العمودان (٢، ٤)، ص٢٠٢ - ٢٠٤.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- أن العجز في الميزان التجاري عام ١٩٩٨ بالنسبة للمواد الغذائية بلغ ٦٤٩ مليون دولار أمريكي تقريبا.

- أن العجز في الميزان التجاري عام ١٩٩٨ بالنسبة للمواد الخام الزراعية بلغت قيمته ١١٢٤ مليون دولار أمريكي تقريبا.

- أن إجمالي العجز في الميزان التجاري عام ١٩٩٨ - لهذه الدول المذكورة بالجدول - بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الخام الزراعية بلغ ١٧٧٣ مليون دولار أمريكي تقريبا.

وما سبق ذكره يلقي الضوء على وجود فجوة غذائية بالعالم الإسلامي.

كما يتبين من الجدول السابق أن بعض الدول الإسلامية يوجد بها زيادة في الميزان التجاري بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الخام الزراعية في مقابل العجز بالنسبة لهذه السلع في بلاد إسلامية أخرى، مما يستوجب التعاون التجاري بين الدول الإسلامية، ويؤكد أهمية العمل على إيجاد سوق إسلامية مشتركة، وضرورة زيادة الاستثمارات البينية في البلاد الإسلامية لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي للأمة الإسلامية.

تأثر الأمن القومي باستيراد الأغذية:

يتأثر الأمن القومي لأي دولة بمقدار اعتمادها على استيراد الأغذية، ولذا يتفق المؤلف مع الرأي التالي: [إن اعتماد الدول الإسلامية على استيراد الغذاء يجعل أمنها القومي عرضة للخطر نتيجة أي هزة في مناطق الإنتاج الرئيسية، ويجعلها مرتبطة بأي تقلبات تحدث في أسعار الأغذية في الأسواق، وضمان هذا الإمداد يحتاج إلى أموال كثيرة لتخزين احتياطي من الغذاء لمواجهة أي تقلبات تحدث، وقد لا تستطيع كثير من الدول المستوردة ذلك لأنها في أمس الحاجة إلى المال، فالعالم الإسلامي هو الجزء الأكبر من دول العالم الثالث، وقضية الأمن الغذائي تشكل خطرا كبيرا عليه.

وإذن تصبح قضية إنتاج الغذاء مسئولية إسلامية شمولية يجب أن تعطى لها الأولوية من خلال استخدام جميع الموارد والطاقات المهدرة والعمل الجماعي من خلال التنسيق،

وليكن شعارنا: "الغذاء لكل المسلمين".

إن الدول الإسلامية إذا ما وعت العلاقة التي تريد الدول الغنية الإبقاء عليها بشكلها القائم فإنها ستجد أن الفرصة لتحسين وضعها الغذائي إنما تعتمد على مصداقية الأخذ بمبدأ "الاعتماد على الذات" وتوفير فرص أفضل لتوظيف الإمكانات المتاحة في المجال الغذائي، وهذا سيوفر كثيرا من الجهد والمعاناة التي تصادفها لتأمين حاجاتها الأساسية من الغذاء.

وأي تقدم نحققه في هذا الاتجاه يساعدنا بالتأكيد في التصدي لعمليات التنصير التي تمارسها البعثات التبشيرية في بعض البلدان الإسلامية مثل إندونيسيا ونيجيريا والفلبين.

ذلك أن البعثات التبشيرية تستغل الوضع الاقتصادي الغذائي للمسلمين وتسير بكثير منهم إلى "التحول التدريجي نحو المسيحية" مما يهدد المصالح الإسلامية على المدى البعيد، وهاهم الإمبرياليون يعلنون بصراحة أنهم يملكون سلاحا جديدا لمحاربة الإسلام والمسلمين][1].

وأيضا يتفق المؤلف مع ما توصلت إليه نتيجة بحث تناول مشكلة الغذاء وتداعياتها في مصر وعلاقتها بقضية الأمن القومي، والتي أوضحت أن هذه المشكلة تؤثر على قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي والحفاظ عليه، وذلك لأن الدولة لا تملك مصادر غذائها كما أنها لا تضمن لأفرادها استقرار ما يحتاجونه من المواد الغذائية، فضلا عن عدم إمكانها تحقيق المستوى الغذائي المناسب.

كما أنها تؤثر على قدرة الدولة على تحقيق تنمية شاملة ومتواصلة؛ نظرا لما تتجشمه سنويا من أعباء تكلفة الواردات الغذائية، والتي تؤثر سلبا بالقطع على الواردات من مستلزمات الإنتاج الوسيطة والسلع الاستثمارية مما يترتب عليه استنزاف للموارد المحدودة من النقد الأجنبي[2].

---

(١) السيد عيسى الريموني، (قضايا التنمية والأمن الغذائي في العالم الإسلامي)، بحث مقدم إلى ندوة (التنمية من منظور إسلامي)، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن، ٢٧ - ٣٠ ذي الحجة ١٤١١هـ الموافق ٩-١٢ يوليو ١٩٩١م، الجزء الأول، ص٥٠٢، ٥٠٣.

(٢) انظر، منال إبراهيم حلمي، (العلاقة بين الأمن والتنمية: البعد الاقتصادي)، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الثامن، يوليو ٢٠٠١، ص٥٤ - ٥٨.

ب ـ تدني مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية:

- مفهوم الأمن الغذائي:

المفهوم النسبي: "هو ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع خلال أي فترة من الزمن".

المفهوم المطلق: "هو ضمان استمرار تدفق كمية المواد الغذائية التي تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية وفقا للمعايير العلمية المتفق عليها دوليا، وذلك خلال أي فترة من الزمن".

والفرق بين المفهوم الأول "النسبي" والمفهوم الثاني "المطلق" هو أن الأول يجعل الأمن الغذائي مسألة متوقفة على وضع كل مجتمع على حدة وما اعتاد عليه من غذاء وفقا لمستوى الدخل المعتاد، ومن ثم فإن ما يعتبر أمنا غذائيا في أحد المجتمعات قد لا يعتبر كذلك - إطلاقا - في مجتمع آخر، وفقا لاختلاف مستويات المعيشة الحقيقية.

وفي هذه الحالة فإن مشكلة العجز أو الخوف الغذائي تنشأ في أي مجتمع إذا نقص المستوى الاستهلاكي الجاري عن المستوى الاستهلاكي الغذائي المعتاد، وتشتد حدة هذه المشكلة كلما ازداد هذا النقص لأي سبب من الأسباب.

وبالتالي فإن مشكلة العجز أو الخوف الغذائي تصبح مشكلة قصيرة الأجل مهما كان الأمر، فهي قد تحدث على مدى عام مثلا أو عامين نتيجة أسباب طارئة.

أما المفهوم المطلق للأمن الغذائي فإنه يضعنا أمام مشكلة من نوع آخر، فوفقا لهذا المفهوم يصبح لدينا مشكلة عجز غذائي في جميع الدول النامية التي لا تتمكن من تأمين المتوسط القياسي الدولي من السعرات الحرارية اللازمة لكل فرد من أفراد المجتمع.

ومثل هذه المشكلة تتصف بأنها طويلة الأجل؛ إذ لا يمكن في عام أو عامين - بالنسبة لمعظم الدول النامية - أن تزيل العجز الغذائي أو تحقق الأمن الغذائي. إنها مشكلة رفع المستوى الحقيقي للمعيشة في المتوسط، فهي بذاتها مشكلة التنمية الاقتصادية[1]، ويتبين ذلك

---

(١) د/ عبد الرحمن يسرى أحمد، (الأمن وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي)، بحث مقدم إلى ندوة (التنمية من منظور إسلامي)، مرجع سابق، ص١١٦٩، ١١٧٠.

مما يلي:

أولا: نصيب الفرد يوميا من السعرات الحرارية:

ولقد ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية عام ٢٠٠٠ بيانات عن مؤشرات الأمن الغذائي والتنمية بدول العالم وفقا لإحصائيات عام ١٩٩٧، ومنها مؤشرات عن ٤٩ دولة مسلمة، يتبين منها ما يلي[١]:

١- أن المستوى "المتوسط" العالمي لنصيب الفرد يوميا من إمدادات السعرات الحرارية هو ٢٧٩١ سعرا حراريا.

٢- أنه يوجد ١٥ دولة إسلامية بلغ نصيب الفرد يوميا من إمدادات السعرات الحرارية في كل منها أكثر من المستوى العالمي، وذلك بنسبة ٣١٪ من إجمالي الدول الإسلامية المذكورة بالتقرير.

٣- أنه يوجد ٣٤ دولة إسلامية لم يبلغ نصيب الفرد يوميا من إمدادات السعرات الحرارية في كل منها المستوى العالمي، وذلك بنسبة ٦٩٪ من إجمالي الدول الإسلامية المذكورة بالتقرير.

٤- أن العديد من الدول الإسلامية تدنى فيها بدرجة كبيرة نصيب الفرد يوميا من إمدادات السعرات الحرارية، والذي بلغ في خمس دول إسلامية - على سبيل المثال - ما يلي:

[موزامبيق ١٨٣٢، جزر القمر ١٨٥٨، زامبيا ١٩٧٠، طاجيكستان ٢٠٠١، اليمن ٢٠٥١][٢].

وذلك مما يظهر وجود سوء تغذية في هذه البلاد الإسلامية ومثيلاتها، وينذر مع استمرار سوء التغذية وزيادة معدلاته دخول بعض المناطق الإسلامية في أزمات الجوع.

ولكي تزداد الصورة وضوحا؛ فيما يلي نصيب الفرد يوميا من إمدادات السعرات

---

(١) المصدر: (تقرير التنمية البشرية عن عام ٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص٢٣٧ - ٢٤١ .

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٩، ٢٤٠.

الحرارية في خمس دول متقدمة - أيضا على سبيل المثال - وهي:

[الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦٩٩، البرتغال ٣٦٦٧، اليونان ٣٦٤٩، بلجيكا ٣٦١٩، أيرلندا ٣٥٦٥][1].

مع العلم بأن نصيب الفرد يوميا من السعرات الحرارية في فلسطين المحتلة (إسرائيل المزعومة) بلغ ٣٢٧٨ سعرا حراريا[2].

وهكذا نرى أن معدلات نصيب الفرد يوميا من السعرات الحرارية في معظم الدول الإسلامية إما قليلة - نسبيا - أو ناقصة جدا خاصة المعدلات التي تقل عن ٢٠٠٠ سعر حراري، وهذه هي الظاهرة الأساسية فيما نراه من سوء تغذية وأمراض ووفيات في ديار المسلمين[3].

ثانيا: نصيب الفرد يوميا من إمدادات البروتين:

كما تضمن تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠ السابق ذكره بيانات عن نصيب الفرد يوميا من إمدادات البروتين "بالجرامات" عام ١٩٩٧، وتبين من هذا التقرير ما يلي:

١- أن المستوى "المتوسط" العالمي لنصيب الفرد يوميا من إمدادات البروتين هو ٧٤ جرام.

٢- أنه يوجد ٢١ دولة مسلمة بلغ نصيب الفرد يوميا من إمدادات البروتين في كل منها أكثر من المستوى العالمي، وذلك بنسبة ٤٣٪ من إجمالي الدول المسلمة المذكورة بالتقرير.

٣- أنه يوجد ٢٨ دولة مسلمة لم يبلغ نصيب الفرد يوميا من إمدادات البروتين في كل منها المستوى العالمي، وذلك بنسبة ٥٧٪ من إجمالي الدول المسلمة المذكورة بالتقرير.

٤- أن العديد من الدول الإسلامية تدنى فيها بدرجة كبيرة نصيب الفرد يوميا من

---

(١)، (٢) المرجع السابق، ص٢٣٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر، د/ نبيل صبحي الطويل، (الحرمان والتخلف في ديار المسلمين)، كتاب الأمة، قطر، العدد رقم ٧، الطبعة الثانية، شوال ١٤٠٤ هـ، ص٦٥-٦٧.

إمدادات البروتين "بالجرامات"، والذي بلغ في خمس دول إسلامية – على سبيل المثال – ما يلي:

[موزامبيق ٣٥، جزر القمر ٤٣، جيبوتي ٤٤، سيراليون ٤٤، بنجلاديش ٤٥][١].

وذلك مما يؤكد وجود سوء التغذية في هذه البلاد الإسلامية ومثيلاتها، ويزيد من احتمالات حدوث مجاعات بها.

٥- ومن أجل المقارنة، فيما يلي نصيب الفرد يوميا من البروتين بالجرامات في خمس دول متقدمة – على سبيل المثال – وهي:

[اليونان ١١٥، أيسلندا ١١٣، سويسرا ١١٣، البرتغال ١١٣، الولايات المتحدة الأمريكية ١١٢][٢].

بينما يبلغ نصيب الفرد من إمدادات البروتين يوميا في فلسطين المحتلة (إسرائيل المزعومة) ١٠٥ جرامات[٣].

ثالثا: نصيب الفرد يوميا من إمدادات الدهون:

وأيضا تضمن تقرير التنمية البشرية عن عام ٢٠٠٠ السابق ذكره بيانات عن نصيب الفرد يوميا من إمدادات الدهون "بالجرامات" عام ١٩٩٧، وتبين من هذا التقرير ما يلي:

١- أن المستوى المتوسط والعالمي لنصيب الفرد يوميا من إمدادات الدهون هو ٧٢ جرامًا.

٢- أنه يوجد ١٤ دولة مسلمة بلغ نصيب الفرد يوميا من إمدادات الدهون في كل منها أكثر من المستوى العالمي، وذلك بنسبة ٢٩٪ من إجمالي الدول المسلمة المذكورة بالتقرير.

٣- أنه يوجد ٣٥ دولة مسلمة لم يبلغ نصيب الفرد يوميا من إمدادات الدهون بالجرامات في كل منها المستوى العالمي، وذلك بنسبة ٧١٪ من إجمالي الدول المسلمة المذكورة

---

(١) المصدر: (تقرير التنمية البشرية عن عام ٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص٢٣٨-٢٤٠.

(٢)، (٣) المرجع السابق، ص٢٣٧.

بالتقرير.

٤- أن العديد من الدول المسلمة انخفض في كل منها نصيب الفرد اليومي من الدهون بالجرامات بدرجة خطيرة، فقد بلغ في خمس دول مسلمة - على سبيل المثال - ما يلي:

[بنجلاديش ٢٢، أوغندا ٢٨، زامبيا ٣٠، موزامبيق ٣٢، طاجيكستان ٣٤] [١].

٥- وأيضا من أجل بيان الفارق الواضح بين معدلات نصيب الفرد من إمدادات الدهون بالجرامات بالدول "النامية" المسلمة وغيرها من الدول الغربية المتقدمة، نورد فيما يلي المعدلات في خمس دول متقدمة - على سبيل المثال -:

[فرنسا ١٦٤، السويد ١٦٠، اليونان ١٥٣، إيطاليا ١٤٧، قبرص "اليونانية"١٤٧].

مع العلم بأن نصيب الفرد من إمدادات الدهون يوميا بلغ في فلسطين المحتلة (إسرائيل المزعومة) ١١٣ جرامًا[٢].

وما سبق ذكره يلقي مزيدا من الضوء على كارثة التغذية بالأمة الإسلامية التي تشكل أخطارا على النواحي العقائدية والأمنية والمعيشية، ويكفي أن يقاسي أكثر أبنائها خطر الموت من شدة الجوع، ويعاني القليل منهم خطر الموت من شدة الشبع.

جـ ـ زيادة معدلات الوفاة بسبب سوء التغذية:

وفيما يلي بعض الأدلة علي ذلك:

أولا: أن الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا منذ ولادتهم حتى سن الأربعين بلغت نسبتهم المئوية نسب مأساوية في كثير من البلاد الإسلامية، وفيما يلي بعض هذه النسب عام ١٩٩٨[٣]:

١- تعدت النسبة "الخمس إلي أقل من الثلث" في بعض البلاد الإسلامية الآتية: [جزر القمر ٢٠.١٪، بنجلاديش ٢٠.٨٪، اليمن ٢١.١٪، السودان ٢٦.٦٪، الكاميرون ٢٧.٤٪،

---

(١) المصدر: المرجع السابق، ص٢٣٨-٢٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٧.

(٣) المصدر: المرجع السابق، ص١٧٠، ١٧١.

بنين ٢٨.٩٪، موريتانيا ٢٨.٧٪، جيبوتي ٣٢.٨٪].

٢- ووصلت النسبة إلى الثلث وتعدتها حتى وصلت إلي النصف في بلدان أخرى هي:

[مالي ٣٣.١٪، غينيا الاستوائية ٣٣.٢٪، توجو ٣٤.٢٪، النيجر ٣٥.٢٪، تشاد ٣٦٪، زامبيا ٣٧.٢٪، غينيا ٣٧.٨٪، بوركينا فاسو ٣٩.٩٪، غينيا بيساو ٤٠.٦٪، موزامبيق ٤١.٩٪، أوغندا ٤٥.٩٪، زامبيا ٤٦.٢٪، سيراليون٥٠٪].

وعندما تترجم هذه النسب إلى أرقام - بالإضافة إلي باقي النسب في البلاد الإسلامية الأخرى - فإن ذلك يعني مأساة بشرية بفقدان مئات الملايين من المسلمين، بسبب الجوع والحرمان[١].

ثانيا: أن الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن، تبين نسبتهم المئوية عن عام ١٩٩٨ - بالنسبة للأطفال في سنهم في كثير من البلاد الإسلامية المذكور عنها بيانات - مدى الخطورة على صحة هؤلاء الأطفال، الذين هم رجال المستقبل الحاملين لعبء التنمية والتقدم.

وفيما يلي نذكر نماذج من هذه النسب (التي تزداد من دولة لأخرى حتى تعدت نصف هؤلاء الأطفال):

[مصر ١٢٪، الإمارات العربية المتحدة ١٤٪، إيران ١٦٪، ماليزيا ١٩٪، عمان ٢٦٪، جزر القمر ٢٣٪، إندونيسيا ٣٤٪، السودان ٣٤٪، باكستان ٣٨٪، سيراليون ٣٩٪، مالي ٤٠٪، مالديف ٤٣٪، اليمن ٤٦٪، النيجر٥٠٪، بنجلاديش ٥٦٪][٢].

كما جاء بنص تقرير لجنة "إدارة شئون المجتمع العالمي" ما يلي: « وفي البلدان المنخفضة الدخل لا يعيش سبعة وثلاثون من بين كل ألف رضيع حتى إتمام عامهم

---

(١) إن المأساة تنعكس كتآكل للثروة البشرية بما يعني تدهور الكائنات البشرية بسبب الجوع وسوء التغذية، وتآكل الثروة البشرية ليس تعبيرا إنشائيا ولكنه حقيقة علمية أكدتها الأبحاث. انظر، د/ فيليب عطية، "أمراض الفقر - المشكلات الصحية في العالم الثالث"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد رقم ١٦١، مايو ١٩٩٢م، ص٤٥.

(٢) المصدر: (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص١٦٩-١٧١.

الأول، ويبلغ معدل وفيات الرضع عشرة أمثاله في البلدان الغنية، ومن بين الأطفال الذين يظلون على قيد الحياة لا يحصل الكثيرون منهم على أي تعليم، ولا يلحق بالمدارس الثانوية سوى ما يزيد قليلا على ٤٠ في المائة من الأطفال المؤهلين لذلك »[١].

ثالثا: أن السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية تعطي نسبتهم المئوية إلى إجمالي السكان عام ١٩٩٣ (وهي أحدث نسبة توافرت عنها بيانات في كثير من البلاد الإسلامية) دلالات واضحة لا تحتاج إلى تعليق عن مدى تدهور المستوى الصحي في هذه البلاد، وإن كان متفاوتا من بلد لآخر، إلا أنه يصل في بعض البلاد الإسلامية إلى درجة مخزية تتعدى ٨٠٪، وفيما يلي نماذج من هذه النسب:

[قطر ١٠٪، عمان ١١٪، ماليزيا ١٢٪، جزر القمر ١٨٪، زامبيا ١٨٪، مالديف ٢٥٪، بنجلاديش ٢٦٪، إيران ٢٧٪، أوغندا ٢٩٪، السودان ٣٠٪، بوركينا فاسو ٣٠٪، المغرب ٣٨٪، غينيا ٥٥٪، إندونيسيا ٥٧٪، بنين ٥٨٪، السنغال ٦٠٪، سيراليون ٦٤٪، موزامبيق ٧٠٪، النيجر ٧٠٪، موريتانيا ٧٠٪، اليمن ٨٤٪، الكاميرون ٨٥٪][٢].

---

(١) انظر، نص تقرير لجنة (إدارة شئون المجتمع العالمي)، الكتاب رقم ٢٠١، سلسلة عالم المعرفة، بعنوان (جيران في عالم واحد)، الكويت، سبتمبر ١٩٩٥، ص٤٣.

(لجنة إدارة شئون المجتمع الدولي) هي لجنة مكونة من ٢٨ شخصية عالمية، تبنى فكرة إنشائها "فيلي برانت" مستشار ألمانيا الغربية السابق، وأيد فكرتها د/ بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، كما أيدها شخصيات عالمية أخرى ورؤساء دول مثل جيمي كارتر، جوليوس نيريرى رئيس تنزانيا، وبنظير بوتو، وغيرهم، ويدعون أنهم جميعا يعملون بصفتهم الشخصية وليس بتعليمات صادرة من أي حكومة أو منظمة، وأن هدفهم الأساسي هو المساهمة في تحسين إدارة الشئون العالمية.

راجع، المرجع السابق، ص٣٧٧-٤١٩.

(٢) المصدر: (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص١٦٩- ١٧١.

د ـ الحاجة إلى المعونة الغذائية من الحبوب:

أورد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يوجد ٣٣ دولة إسلامية عام ١٩٩٨ تلقت معونة غذائية من الحبوب عام ١٩٩٨، كما تبين ما يلي:

أولا: أن إجمالي المعونة الغذائية من الحبوب لهذه الدول الإسلامية في هذا العام المذكور بلغت ٣٦٤٩ ألف طن حبوب أي ما يقرب من ٤ مليون طن حبوب.

ثانيا: أن حوالي ٩٤٪ تقريبا من هذه المعونة ذهبت إلى إحدى عشرة دولة مسلمة فقط مما وضح مدى حاجتها إلى المعونة الغذائية من الحبوب، وبيانات كمية المعونة من الحبوب بالألف طن لهذه الدول كما يلي:

[بنجلاديش ١٥٥٧، إندونيسيا ٧٢٧، جزر القمر ٣٠٦، السودان ٢٣٣، اليمن ١٥٨، موزامبيق ١١٢، الأردن ١٠٠، سيراليون ٧٢، بوركينا فاسو ٥٧، بنين ٥٧][1].

ثالثا: أن بعض الدول العربية الإسلامية التي كانت مصدرة للسلع الغذائية وخاصة الحبوب حتى وقت قريب أصبحت تتلقى المعونة الغذائية من الحبوب، وفيما يلي بيان بالكميات التي تلقتها بعض هذه الدول عام ١٩٩٨:

[سوريا ١٦ ألف طن، العراق ١٧ ألف طن، الجزائر ٢٠ ألف طن][2].

ولقد كان من نتيجة اتساع الهوة بين الإنتاج والاستهلاك زيادة الاعتماد على الخارج لاستيراد ما تحتاجه الأقطار العربية من سلع ومنتجات غذائية، وأدى هذا إلى اختلال الميزان

---

(١) المصدر: المرجع السابق، ص ٢٣٨-٢٤٠، وأسماء الدول التي تلقت معونة غذائية من الحبوب عام ١٩٩٨ هي:

[أذربيجان - الأردن - ألبانيا - إيران - الجزائر - إندونيسيا - طاجيكستان - سوريا - مصر - الجابون - العراق - غينيا الاستوائية - الكاميرون - جزر القمر - السودان - توجو - بنجلاديش - موريتانيا - اليمن - جيبوتي - زامبيا - السنغال - بنين - أوغندا - جامبيا - غينيا - مالي - تشاد - موزامبيق - غينيا بيساو - بوركينا فاسو - النيجر - سيراليون].

(٢) المصدر: المرجع السابق، ص٢٣٩.

التجاري منذ مطلع السبعينات، علما بأنه حتى عقد الستينات كانت معظم البلاد العربية مصدرة لكثير من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية، فاشتهرت سوريا بتصدير القمح الذي كان يزرع في منطقة حوران، حيث أطلق عليها "أهراء روما"، واشتهرت العراق بتصدير الشعير الجيد إلى أوروبا، واشتهرت الجزائر بتصدير القمح إلى البلدان الأوروبية، وبخاصة فرنسا، وفي الحرب العالمية الثانية استطاعت البلاد العربية مد جيوش الحلفاء بجميع حاجاتها من الطعام[1].

ولقد تضمن القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم معوناتها الخارجية تحت شعار "غذاء العالم"، وكان مما جاء به ما يلي:

إن الإعانات الاستعجالية والهبات الغذائية الموجهة إلى البلدان الصديقة لتوزع وفق طرق ثلاثة هي:

١- من حكومة إلى حكومة، والبلد الذي يتلقى مثل هذه الأغذية يمتلك حرية توزيعها دون مقابل، أو بيعها داخل حدوده فقط.

٢- عن طريق منظمات خيرية أمريكية، مثل خدمة الكنيسة العالمية.

٣- عبر البرنامج الغذائي العالمي في روما، حيث مقر منظمة الزراعة والأغذية.

أما معونة السوق الأوروبية المشتركة والتي حددت بعض أهدافها وثيقة عام ١٩٧٤ والمتعلقة بسياسة المعونة الغذائية للسوق، انطلقت منذ عام ١٩٦٨، ومن بين تلك الأهداف:

أولا: خلق وسيلة مهمة للسياسة العامة للسوق الموسعة إزاء الدول النامية.

ثانيا: تشجيع الصادرات التجارية للمواد الزراعية، وذلك بالاعتماد على التعليمات التي يمكن استخلاصها من تجارب بعض الدول المانحة للمعونة تقليديا.

وعلى هذا الأساس، فإن المعونة الغذائية لا تعمل إلا على تنشيط صادرات الدول

---

(١) د/ محمد علي الفرا، (مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي)، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، الكتاب رقم ٢١، ذو القعدة ١٣٩٩هـ – سبتمبر ١٩٧٩م، ص١٧.

المانحة، مقابل تكريسها تبعية الأطراف التي تتلقاها، فمثلا فإن المقارنة بين القيمة التراكمية للمعونة التي تقدمها أمريكا وواردات بعض الدول منها - ومنها الدول الإسلامية - توضح أن حجم الواردات التراكمية أصبح يفوق حجم المعونات التراكمية التي تتلقاها تلك الدول[1].

وأيضا أصبح تصدير الفوائض - كمعونة غذائية في أغلب الأحيان - أشد جاذبية من الناحية السياسية وأرخص عادة من خزنها، وتتسبب هذه الفوائض المدعومة دعما قويا في هبوط أسعار السوق العالمية لسلع مثل السكر، وفى خلق معضلات حادة للعديد من البلدان النامية التي تعتمد اقتصادياتها على الزراعة.

كما أن المعونات الغذائية في غير حالات الطوارئ والاستيرادات ذات الأسعار المنخفضة تبقى الأسعار التي يحصل عليها فلاحو العالم الثالث - ومنهم المسلمون - منخفضة، وتضعف الحافز على تحسين الإنتاج المحلي[2].

وهكذا فإن الحبوب أصبحت قوة عظمى في مجال الصراع السياسي، ولقد برزت أهميتها بشدة في هذا الصراع، وذلك بعد انخفاض الاحتياطي العالمي من الحبوب، ففي عام ١٩٩٥ انخفض احتياطي القمح والأرز والذرة وباقي أنواع الحبوب إلى أدنى مستوى له منذ عقدين من الزمان.

وفى عام ١٩٩٦ بلغ مخزون الحبوب في مستودعات العالم حدا بحيث إنه لم يعد يكفي إلا لسد حاجته ٤٩ يوما فقط، أي أنه بلغ أدنى مستوى في التاريخ.

وكان لا بد من ارتفاع أسعار الحبوب عالميا، وإن كان سعر القمح قد ارتفع في الفترة الواقعة بين مايو ١٩٩٥ ومايو ١٩٩٦ بمقدار ٦٠٪ وحسب تقديرات منظمة الغذاء التابعة للأمم المتحدة FAO في روما فقد كلفت الزيادة الأخيرة في الأسعار البلدان المستوردة الفقيرة

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، عبد القادر الطرابلسي، (أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية)، كتاب الأمة، قطر، العدد رقم ٦٨، ذو القعدة ١٤١٩هـ، ص ٤٣-٤٧.

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (مستقبلنا المشترك)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الكتاب رقم ١٤٢، ربيع الأول ١٤١٠هـ - أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٨٦.

- ومنها الدول الإسلامية الفقيرة - ثلاثة مليارات دولار أمريكي إضافية.

وقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم ٢٠٠ مليون طن سنويا، وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها نصف هذه الكمية، مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون في المستقبل في مجال الغذاء أيضا القوة العظمى التي ستوزع الخبز دون منازع، وسيتيح هذا الأمر الفرصة لأن يستغل الغذاء ويتحول إلى وسيلة ضغط سياسي.

وهكذا يتبين أن ما تأخذه الدول الفقيرة المتخلفة - ومنها الدول الإسلامية - من معونات غذائية من الحبوب، تدفع مقابله أضعاف ما تأخذه زيادة في أسعار وارداتها من الحبوب والمنتجات الغذائية، فضلا عن زيادة تبعيتها السياسية، طالما لا تستطيع توفير خبزها وغذائها[1].

ويؤكد ما سبق ذكره، ما أورده أحد كبار الصحفيين السياسيين المصريين في إحدى مقالاته حيث ذكر ما يلي: « في الولايات المتحدة الأمريكية مناقشات دائمة، في كل مرة تعتزم الحكومة تقديم معونة إلى دولة أخرى، فتقدم بيانا إلى الكونجرس تشرح فيه الفوائد الاقتصادية التي تجنيها من جراء ذلك، وبين يدي نص بيان ألقاه السفير روبرت بيللترو مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق أمام إحدى اللجان المختصة في مجلس الشيوخ "عممه مكتب الإعلام الأمريكي في١١/ ٥/ ١٩٩٥" تحدث فيه عن المساعدات الأمريكية لمصر، قال فيه ما نصه:

(في السنة المالية ١٩٩٤ تم إنفاق أكثر من ٨٥٪ من اعتماد الكونجرس المخصص لمصر - والبالغ ٨١٥ مليون دولار - على سلع وخدمات داخل الولايات المتحدة، كما أن المساعدات الأمريكية قامت بتطوير مصر كسوق رئيسية للمنتجات الأمريكية، خاصة السلع التجارية، الأمر الذي أصبحت مصر في ظله ثاني أكبر أسواقنا الخارجية للقمح.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، هانس - بيتر مارتين، هارالد شومان، (فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)، ترجمة د/ عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم د. رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الكتاب رقم ١٣٨، جمادى الآخرة ١٤١٩هـ - أكتوبر ١٩٩٨م، ص٧٩-٨٥.

أيضا ليس ذلك استثناء ولا هو أمر شاذ، فثمة دراسة حول الموضوع أعدها تحالف رجال الأعمال الأمريكيين بالتعاون مع أعضاء الكونجرس، بينت أن المساعدات التي تقدمها واشنطن للدول الأخرى تستخدم بنسبة ٨٠٪ منها لشراء سلع وخدمات أمريكية، مشيرة في هذا السياق إلى أن ١٠ مليارات دولار من المساعدات المقررة في ١٩٩٤ استخدمت لشراء منتجات من الولايات المتحدة، الأمر الذي ساهم في إيجاد ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة للأمريكيين.

وحسب دراسة نشرتها مجلة (الوسط) اللندنية في ١٢/ ٨/ ١٩٩٦، فإن المساعدات التي تقدمها واشنطن للدول الأكثر فقرا غالبا ما ساعدت هذه الدول على زيادة مشترياتها من السلع الأمريكية، فقد زادت قيمة الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأقل نموا في العالم من ١٤٦ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٣ مليار في عام ١٩٩٥.

بينما يتوقع أن تزيد هذه الصادرات بنسبة أعلى بكثير مما ستكون عليه باتجاه الدول المتقدمة؛ لأن أربعة من كل خمسة أشخاص في العقود الثلاثة المقبلة سيكونون من سكان الدول النامية، إلى جانب أن وتيرة النمو في تلك الدول ستكون أسرع مما هي عليه في الدول الصناعية »[1].

علما بأن الوطن الإسلامي به من الموارد الطبيعية ما يكفي ويزيد لتوفير الكفاية من الغذاء بدلا من الكفاف، وإن العجز في الحبوب المقدر في عام ٢٠٠٠ هو ٧٥ مليون طن يمكن توفيره بالتوسع في الزراعة بزيادة مساحة قدرها ٥٠ مليون هكتار فقط (١٢٥ مليون فدان) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في العالم الإسلامي وقدرها ٢٢٠٠ مليون هكتار (٥٥٠٠ مليون فدان) على أساس تقدير إنتاجية الهكتار بطن ونصف فقط أي بتقدير يقل عن الإنتاجية الممكنة.

إن السودان بمفرده لديه مساحة من الأرض الصالحة المطلوب زراعتها لكفاية

---

(١) فهمي هويدي، (دول مانحة وأخرى نائحة)، جريدة الوفد، القاهرة، العدد رقم ٤٦٧٠، ٢٥/ ١١/ ١٤٢٢هـ - ٨/ ٢/ ٢٠٠٢م، ص١٤.

المسلمين؛ حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي ٨٥ مليون فدان.

وإن المؤشرات الاقتصادية العالمية تظهر أن الوضع غير المستقر للإنتاج الزراعي لأسباب ترجع إلى تقلب الأحوال الجوية بين جفاف وفيضانات وبرودة وحر شديد سوف يضع المخزون العالمي في وضع يعود بنا إلى عام ١٩٧٢ و١٩٧٣ حيث كان المخزون وقتها لا يكفى العالم لأكثر من ١٨ يوم.

ومن هنا فإنه لو توافر المال للأمة الإسلامية لتوفير الغذاء عن طريق الاستيراد فمن أين يمكن استيراد الطعام عندما يتضاءل المخزون العالمي ويجف ويقل عن الحاجة وتتفاقم الأسعار؟[١].

ولما جهل المسلمون إسلامهم - الذي يولي اهتماما كبيرا بالتنمية الزراعية - أصبحت بلادهم بسبب هذا الجهل ضمن دول العالم الثالث المتخلف حتى في الزراعة، بينما أصبحت دول العالم الأول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تملك الآن بالاستغلال الأمثل للزراعة أخطر سلاح تضغط به على دول العالمين الثاني والثالث، ذلك هو سلاح القمح الذي تصدره للخارج بعد أن أصبح الطلب على الغذاء يتزايد يوما بعد يوم، مع ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة استهلاك الحبوب بمعدل يزيد عن القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية الآن، وقد أدى ذلك كله إلى الارتفاع الفاحش في أسعار السلع جميعا، ومما يؤسف له حقا أن بعض الدول الزراعية المتقدمة تلجأ إلى تقييد صادراتها من المواد الغذائية للدول الفقيرة ولو بحرق أو إتلاف الفائض منها للمحافظة على مستوى أسعارها الفاحشة رغم وجود ملايين البشر بدول العالم الثالث يتضورون جوعا!.. هل هذه حضارة؟[٢].

كما أنه في ظل الظروف المحيطة بالدول الإسلامية النامية المتخلفة، قد استحكمت أزمة الغذاء فيها بدرجات متفاوتة، وتفاقمت حدة هذه الأزمة باتساع حجم فجوة الموارد الغذائية

---

(١) د/ أحمد عبد السلام هيبة، (الإنتاج الغذائي في الوطن الإسلامي)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون سنة نشر، ص١٨، ١٩.

(٢) حمزة الجميعي الدموهي، (عوامل الإنتاج في الإسلام)، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص٦٤.

تحت وطأة التزايد المستمر في تعداد السكان بمعدلات أزيد من النسب التي تزيد بها هذه الموارد، وتعمق جذور النمو غير المتوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي (الصناعة والزراعة) والقطاعات الوسيطة (التجارة والخدمات)، الأمر الذي شكل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي لسكان هذه الدول بطريقة تهدد في الصميم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اللازم توافره لتحقيق الأهداف المرجوة من وراء القيام بعملية التنمية ذاتها[1].

وأيضا فإن توفير ما يحتاجه سكان الأرض من الغذاء الكافي من حيث الكم أو الكيف، إنما يمثل إحدى التحديات الخطيرة التي تواجه عالمنا المعاصر، كما أن هذه المشكلة تتفاقم وتزداد حدة وتعقيدا مع الأيام.

وإذا ما استمرت معدلات الزيادة في السكان وفى إنتاج الغذاء على ما هي عليه الآن، فلا بد أن يواجه ملايين من سكان هذا الكوكب مجاعات قاتلة، وعلى نطاق لم تعرف البشرية مثيلا له من قبل.

وعلى الرغم من أن الكثير من الدراسات تؤكد أن دول العالم مجتمعة تنتج من الموارد الغذائية ما يكفيها، إلا أن التفاوت الحاد في نصيب كل من الدول المتقدمة من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى، يترك ملايين من سكان الأرض دون مستوى حد الكفاف[2].

والمؤلف يرى أنه إذا تم استغلال الموارد البشرية المتزايدة بتنميتها وإعدادها الإعداد الإسلامي السليم، فإنها لن تكون معوقا من أسباب زيادة المشكلة الغذائية، بل سوف تكون دافعا وسببا من أسباب حل مشكلة الغذاء، وذلك مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

كما يرى المؤلف أنه في ظل نظام (العولمة) الحالي المفروض من الدول المتقدمة على الدول المسماة بالنامية - ومنها الدول الإسلامية - فإن مخاطر الفجوة الغذائية بالأمة الإسلامية سوف تزداد بحدة وشراسة، حيث يرى المؤلف أن من الأهداف الرئيسية لاتفاقيات

---

(١) انظر، د/ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، بدون سنة نشر، ص٣٠.

(٢) د/ أحمد رشاد موسى، (أزمة الغذاء العالمي واحتمالات الصراع الدولي في القرن الحادي والعشرين)، ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ٢٦ فبراير ١٩٩٦، ص١٣.

(العولمة) تقنين سيطرة الدول المتقدمة على اقتصاديات الأمة الإسلامية - وباقي الدول النامية - وعلى الأخص الاقتصاديات الزراعية من أجل تجويع شعوبها؛ لكي تتمكن من الاستمرار في استنزاف ثرواتها والسيطرة على مقدراتها بشرعية باطلة، تستمد أحكامها من شريعة الغاب، وهذا سوف يتم إلقاء الضوء عليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث
أثر العولمة على زيادة الفجوة الغذائية بالأمة

أ ـ ماهية العولمة Globalization:

العولمة هي السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف، تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكال جديدة للعلاقات العالمية بين الأطراف السياسية المكونة لـه، والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات[1].

والعولمة ليست مصطلحا، وإنما اكتسبت هذا الانتشار وهذه الشهرة لأن الغرب وأمريكا يحاولون أن يجدوا إطارا لتنفيذ سياستهم على العالم بعد انتهاء نظام القطبين، بعد أن أصبح العالم يسير وفق نظام دولي أحادى القطبية، ومن ثم فهي محاولة نقل ما هو محلي إلى بقية دول العالم، ليس في الاقتصاد وحده وإنما في السياسة والاجتماع والثقافة[2].

ولقضية العولمة وجهان هما:

أ- وجه احتلالي: وهو قد تطور من اجتياح عسكري لدول العالم الثالث، ثم تبعية تحت استقلال مزيف، وحكام عملاء، مما يوفر لهم إخضاع الشعوب دون تضحيات، ثم جبرية اقتصادية، عن طريق التفوق المادي والتكنولوجي، وإدارة الاستعمار عن طريق مؤسسات مثل: صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بغطاء سياسي عن طريق مجلس الأمن

---

(١) د/ عبد المطلب عبد الحميد، (العولمة واقتصاديات البنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص٢١.

(٢) د/ عبد الحميد الغزالي، (ندوة حول المستقبل الاقتصادي - طوفان العولمة واقتصادياتنا المسلمة) مجلة البيان، لندن، العدد ١٥١، ربيع الأول ١٤٢١هـ- يونيو ٢٠٠٠م، ص٦٢.

تحت شعار الدولية.

ب- وجه حرب أيدلوجية: حيث الدين هو القوة المجيدة التي تستطيع التصدي لهذا الاجتياح باستنارة رجاله وتضحياتهم، ولهذا فالهجمة عليه شديدة سواء بالقتل والتشريد أو بالإعلام المسلح بالأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت[1].

وتسيطر أمريكا على النظام العالمي لما لديها من إمكانات عسكرية هائلة، بالإضافة إلى إمكانيتها المادية الأخرى، ويقول اثنان من كبار أساتذة الجامعات في بريطانيا ما يلي:

"إن الهيمنة الأمريكية كانت متعددة الأبعاد، ولا يبدو أن هذه الهيمنة قد انتهت بالتمام، فمن الناحية العسكرية لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة، بمعنى أنها تضمن ألا تستطيع أي دولة أخرى استخدام جبروتها السياسي لتغيير بنية الاقتصاد العالمي، وبهذا المعنى، فإن العهد الأمريكي مستمر، ولا تزال الولايات المتحدة أيضا الضامن الممكن الوحيد لنظام التجارة الحرة العالمي بمواجهة أي تحرك سياسي دافع لزعزعته، وبالتالي فإن إنتاج الأسواق الكونية يتوقف على السياسة الأمريكية، وتبقى الولايات المتحدة كذلك أكبر اقتصاد قومي منفرد، ومحرك للطلب العالمي.

وبرغم أن السياسة النقدية الأمريكية غير قادرة على التصرف بأسلوب مهيمن من طرف واحد، فإن الدولار يبقى وسيط التجارة العالمية.

وهكذا فإن الولايات المتحدة لا تزال تنعم بما هو أكثر من بقايا عناصر الهيمنة، كما أنها لا تواجه أي منافسين سياسيين بارزين، فلا الاتحاد الأوروبي ولا اليابان بقادر أو راغب في أن يأخذ دورها العالمي"[2].

---

(١) يوسف كمال محمد، (كيف نفكر استراتيجيا – أسس الاقتصاد الإسلامي)، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٣٥٠.

(٢) بول هيرست، جراهام طومبسون، (ما العولمة؟ ، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم)، ترجمة د/ فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، الكويت، العدد رقم ٢٧٣، سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٢٨، ٢٩.

ب ـ الآثار السلبية للعولمة على الفجوة الغذائية بالأمة:

ومن أهمها ما يلي:

١- من أهم مخاطر العولمة تهميش دور الدول الإسلامية - باعتبارها من الدول النامية - في الاقتصاد الزراعي العالمي، وبخاصة في ظل سيطرة الدول الأكثر تقدما على التجارة العالمية وباقي السلع الزراعية والغذائية؛ مما يتسبب في استمرار وجود وتزايد الفجوة الغذائية بالأمة.

٢- إن حماية الملكية الفكرية في قطاع الزراعة بموجب اتفاق التربس TRIPS واتفاق UPOV تعد أداة للقرصنة التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول الإسلامية - والنامية - وذلك من خلال ثلاثة مستويات هي:

المستوى الأول: "مستوى الموارد" حيث يتم أخذ - الاستيلاء على - الموارد الطبيعية والبيولوجية لمجتمعات الدول الإسلامية، وذلك بدون مقابل أو اعتراف أو إقرار بذلك أو حتى تصريح به، وتستخدم لبناء اقتصادات قوية عملاقة بالدول المتقدمة.

المستوى الثاني: "الاستيلاء على الميراث الثقافي والفكري للمجتمعات والدول الإسلامية" دون مقابل ودون تصريح أو موافقة، واستخدامه للادعاء بحقوق الملكية الفكرية مثل: براءات العلامات التجارية. هذا رغم أن الابتكار الأول والإبداع لم يتم الاستثمار فيه شيئا من قِبل شركات الدول المتقدمة.

المستوى الثالث: استلاب الأسواق المحلية والدولية من خلال استخدام العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، ومن ثم تدمير الاقتصادات القومية والمحلية بالأمة الإسلامية حيث أنجز الابتكار الأصلي، ومن ثم اكتساح مقومات الحياة والبقاء الاقتصادي لعشرات الملايين من المسلمين.

كما أن منح البراءات للكائنات الحية لا تبرره الاعتبارات العلمية لأنها ليست مأخوذة من العدم، بل مأخوذة من الدول النامية التي تحتوى على ٩٠٪ من الموارد الجينية في العالم، والتي من حقها المشاركة في العائدات الناتجة من البحوث التي تجرى في هذا الصدد، كما لا

تبررها الاعتبارات الأخلاقية التي تحول دون فرض الحماية على الكائنات الحية سواء أكانت دقيقة أو غير دقيقة، وذلك مما ينتج عنه سيطرة الدول المتقدمة على الاقتصاديات الزراعية للدول النامية (ومنها الدول الإسلامية) إلى آجال طويلة[1].

٤- أن شركات الدول المتقدمة التي تطلب الحماية الفكرية لم تصنع شيئا لصالح الدول الإسلامية والنامية، بل تركز على إجراء البحوث على المحاصيل التي تحقق لها المكاسب، لذا فهي تركز على عدد قليل منها ولا تجرى أبحاثا على محاصيل ذات أهمية خاصة لهذه الدول، والواقع أن عقود التعاون التي تعقدها مع بعض مراكز البحوث الزراعية في الدول النامية لا تستهدف سوى الحصول على الموارد الجينية لدى تلك الدول من جهة، وللمساعدة في تسويق نتائج أبحاثها من ناحية أخرى، ومن أدلة ذلك ما قامت به بعض الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا الحيوية بإنتاج التقاوي والبذور الانتحارية التي تستخدم مرة واحدة وتصبح عقيمة بعد ذلك، وذلك مما يتيح للدول المتقدمة فرض سيطرتها على زراعات الدول الإسلامية مما يزيد من الفجوة الغذائية.

٥- أن الاتجاه نحو الحصول على براءات اختراع على الجينات من الدول الإسلامية والنامية، والتوجه صوب ما يعرف بالتوحد الجيني له آثار خطيرة على اقتصادات هذه الدول وعلى قدرتها على توفير الغذاء لشعوبها؛ إذ يؤدي التوحد الجيني إلى تآكل التنوع الحيوي أو تزايد الاعتماد على التقاوي المصنعة التي تنتجها الشركات في الدول المتقدمة، كما أن هذه البذور قد لا تناسب التربة والطبيعة في البلدان النامية وتحتاج إلى عناصر كيماوية أخرى تحتاج إلى استيرادها أيضا من هذه الشركات، هذا فضلا على أن التآكل الجيني قد يؤدى إلى تصحر التربة.

كما يمكن لهذه الشركات أن تؤثر على الاستقلال الوطني والأمن الغذائي من خلال الاحتكار، حيث تسيطر أكبر عشر شركات عالمية على أكثر من ٤٠٪ من السوق العالمي للتقاوي[2].

---

(١) انظر، د/ السيد أحمد عبد الخالق، (الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية في قطاع الزراعة في إطار اتفاق التربس، دراسة تحليلية)، المؤتمر السنوي السادس، كلية الحقوق جامعة المنصورة، المنعقد في القاهرة، ٢٦-٢٧ مارس ٢٠٠٢، ص ١، ٢، ٤٣-٤٥.

(٢) انظر، المرجع السابق، ص٤٦-٥٤.

٦- بموجب اتفاقيات العولمة سوف تحصل شركات الأدوية والمستحضرات الطبية العالمية - والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على زراعة الأعشاب الطبية - على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءة الاختراع وحماية تراخيصها والتحكم في أسعار الخامات الزراعية الطبية في كافة دول العالم وخاصة في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية.

٧- كما يترتب على حماية العولمة للمنتجات البيولوجية وأساليبها المتبعة تقييدا لبعض الأنشطة الزراعية القائمة، وارتفاعا في أسعار المدخلات الزراعية والبذور، وتراجع في الإنتاجية الزراعية ودخل المزارعين في العديد من الدول الإسلامية وخاصة الدول التي يعتمد اقتصادها أساسا على الزراعة.

٨- اتجاه الدول إلى فرض معايير وشروط صعبة على الواردات الزراعية مثل: الشروط الصحية والبيئية ومواصفات المنشأ المرتبطة بالجودة الشاملة ومعايير العمل وغيرها، وهذه جميعا نوعية جديدة من القيود لا بد أن تؤثر سلبا على النصيب المتواضع للصادرات الزراعية للدول الإسلامية.

٩- إن إلغاء الدعم الزراعي في الدول المتقدمة سوف ينتج عنه انخفاض في الإنتاج، وزيادة في أسعار السلع والمنتجات الزراعية والغذائية التي تستوردها الدول الإسلامية وتعتمد عليها في غذاء شعوبها؛ مما يتسبب أيضا في زيادة عجز الميزان التجاري للسلع الزراعية والغذائية بهذه الدول الإسلامية، وبخاصة الدول التي تعتبر مستورد صاف للغذاء.

١٠- نتيجة لإلغاء أو تخفيض الدعم الزراعي، سوف تنخفض كميات الفائض لدى الدول المتقدمة المصدرة الرئيسية للحبوب؛ وبالتالي فإنه من المتوقع أن تنتفي حاجة هذه الدول لمنح تيسيرات لتشجيع مستوردي هذه الحبوب من الدول النامية، كما كان متبع قبل تنفيذ اتفاقية أورجواي، ومن ثم فإن الكميات المتاحة لمعونات غذائية دولية للدول النامية سيعاد النظر فيها، ومن المتوقع انخفاضها أو إلغائها تدريجيا، مما يزيد من الفجوة الغذائية.

١١- أن وجود قواعد وضوابط خاصة بالجوانب المتعلقة بالتجارة - ومنها تجارة الصناعات الغذائية - مثل حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية،

تجعل الصناعات الغذائية في الدول الإسلامية بصفة عامة - وبخاصة التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد مدخلاتها الأولية المستخدمة في صناعات غذائية من الخارج - في موقف تنافسي ضعيف في مواجهة الصناعات الغذائية الأكثر تطورا وتقدما في الدول المتقدمة، ليس في مجال التصدير فقط، بل أيضا في الأسواق المحلية بعد تطبيق خفض التعريفة الجمركية، مما يجعلها تنافس بشدة المنتجات المحلية لكونها أجود وأقل سعرا، لذا يفضلها المستهلك المحلي، مما يهدد أيضا الصناعات الغذائية بهذه الدول التي لا بد لها من أن تلجأ إلى التطوير باستيراد معدات وتقنية حديثة وهو ما يمثل عبئًا على ميزان المدفوعات، وزيادة في مكاسب الدول المتقدمة، أو تلجأ إلى الإغلاق وما ينتج عنه من زيادة البطالة ومشاكل اجتماعية وزيادة لاحتكار المنتج الأجنبي.

١٢- بعض الدول الإسلامية النفطية الأعضاء في اتفاقيات العولمة تقدم دعما لتشجيع إنتاج محاصيل زراعية ضرورية للاستهلاك المحلي والتصدير، ولكن التزاما باتفاقية الجات سوف تضطر لخفض هذا الدعم، مما يزيد تكلفة الإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى خفض المساحة المزروعة وبالتالي قلة المحصول، مما يتعارض مع سياسة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية كهدف مهم لهذه الدول ويعرضها لمخاطر الفجوة الغذائية.

١٣- اضطرار بعض الدول الإسلامية الأعضاء في الاتفاقية إلى إلغاء الحظر المفروض على بعض السلع الغذائية مثل حظر استيراد الدواجن، مما يهدد الصناعة المحلية لإنتاج هذه السلع ويعرضها للانهيار أمام السلع الأجنبية الرخيصة التي لا تستطيع منافستها.

١٤- في ظل اتفاق "جولة أورجواي"، بينما تبقى القيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية، والتي تلزم اتفاقية الجات إلغاءها بالنسبة للسلعة الزراعية وتحويلها إلى تعريفات جمركية، وهذا في غير صالح الدول الإسلامية المصدرة للأسماك ومنتجاتها.

حيث إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية واعتبارها سلعا صناعية يعني أنها لا تستفيد إلا من تخفيض التعريفة الجمركية - نسبة التخفيض ٢٢٪ - وهى تعد من أدنى نسب التخفيض على السلع الأخرى ومنها السلع الزراعية الضرورية والأغذية، وذلك مما يؤثر بالسالب على الميزان التجاري للسلع الغذائية والمنتجات

الزراعيـة لهذه الدول الإسلاميـة المصـدرة للأسماك[1].

ولم يكتف أعداء الإسلام بإحداث الفجوة الغذائية بالأمة بالوسائل السابق ذكرها، ابتداء من اتباع سياسة المحصول الواحد وانتهاء باتفاقيات العولمـة، وإنما استخدموا وسيلة تعتبـر من أخطر الوسـائل وهى وسيـلة: (إقراض المزارعين بالفائدة البنكية المحرمة) فمحقت البركة، ورهنت الأراضي، وخربت الديار، وزادت الفجوة الغذائية. وهذا ما سوف يتناوله الفصل التالي.

*****

(١) لمزيد من التفاصيل، (حول آثار اتفاقات العولمة على الاقتـصاديات الزراعيـة والفجـوة الغذائيـة بالأمـة الإسلامية)، راجع، أ/ يوسف كمال محمد، (كيف نفكر اسـتراتيجيا - أسـس الاقتـصاد الإسـلامي)، مرجع سابق، ص٣٦٤-٣٧٣. وأيضا: معهد التخطـيط القـومي، مـصر، "أثـر التكـتلات الاقتـصادية الدولية على قطاع الزراعة" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقـم ٩٩، ينـاير ١٩٩٦م، ص ٦٦ - ٧٨. وأيضا: النشرة الاقتصادية لبنـك الإسـكندرية، المجلـد الثـاني والثلاثـون، عـام ٢٠٠٠، ص٧٠-٧٣. وأيضا: عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص٥٠٠-٥١٣. وأيضا: د/ محمـد بـن عـلي العقـلا، (منظمـة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية على الدول العربية)، مجلة مركز صالح كامل للاقتـصاد الإسـلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، السنة الثالثة، العـدد الثـامن، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥ - ٢٦٢. وأيضا: د/ فلاح سعيد جبر، "انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية"، المنظمـة العربية للتنمية الإدارية، القـاهرة، ٢٠٠١م، ص ٧٤، ٧٥. وأيـضا: منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحدة "FAO"، روما، "حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٢"، الطبعة العربية، ص ٤٢ - ٤٧.